ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq
JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities
كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

French Colonialism in Cameroon 1916-1946 AD

Prof Dr. Harith A.
Dr. Hussein A. Al- Juboury

AL-Tikrity
University of Tikrit – College of Education for Humanities

* *Corresponding author: E-mail* :
Harith_abd2016@tu.edu.iq

Keywords:
Cameron ,
France ,
administration ,
policy ,
tribe

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Feb. 2021
Accepted 1 Mar 2021
Available online 30 Nov 2021
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The French Colonialism in 1916-1946 is very important topic . The language, culture and even the religion of Cameroon people were influenced by the European Colonialism, which was a dangerous colonial struggle till the ends of 1950s of 20th century.

For this reason, the researchers decided to study the affairs that helped the appearance of French Colonialism in that area of African Continent. They try studying and reveal the European Competitions aspects . So, this research was divided into five main parts :

- The first deals with the motives of French orientation towards Africa .
- The Second studies The Cameroon during the French assignment 1916-1946A.D
- The third studies the Cameroon under the French protection .
- The fourth studies the system of administration and French rule in Cameroon .
- The fifth part deals with the internal affairs in Cameroon under the French rule in 1916-1946 A.D

© 2021 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.28.11.2021.09

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الاستعمار الفرنسي في الكاميرون ١٩١٦ ــ ١٩٤٦م

أ.د. حارث عبدالرحمن التكريتي/ جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الانسانية
د. حسين علي كردي الجبوري/ مديرية شرطة صلاح الدين

الخلاصة:

نَّ الاستعمار الفرنسي في الكاميرون١٩١٦ــ١٩٤٦م، هو موضوع بالغ الأهمية، إذ انعكست لغة وثقافة وحتى ديانة المستعمر الأوربي على شعوب الكاميرون الذي كان محل صراع استعماري خطير حتى نهايات حقبة الخمسينيات من القرن العشرين ، ولذلك أرتى الباحثان دراسة الظروف التي ساعدت إلى وجود المُستعمر الفرنسي في تلك المنطقة من القارة الأفريقية وذلك عن طريق البحث في محاولة لدراسة

وكشف جوانب التنافسات الأوروبية ، لذلك تم تقسيم البحث على خمسة محاور رئيسة تناول الأول: دوافع التوجه الفرنسي نحو أفريقيا، والثاني درس: الكاميرون في ظل الانتداب الفرنسي١٩١٦ــ١٩٤٦م، والثالث درس: الكاميرون في ظل الوصايا الفرنسية، في حين خُصص المحور الرابع لدراسة: نظام الإدارة والحكم الفرنسي في الكاميرون، والخامس درس: الأوضاع الداخلية في الكاميرون في ظل الحكم الفرنسي ١٩١٦ــ١٩٤٦م.

المُقدمة:

أنَّ الاستعمار الفرنسي في الكاميرون١٩١٦ــ١٩٤٦م، هو موضوع بالغ الأهمية، فقد كان للاستعمار الفرنسي نتائج وخيمة على تاريخ الكاميرون الحديث وحتى يومنا هذا، إذ انعكست لغة وثقافة وحتى ديانة المستعمر الأوربي على شعوب الكاميرون الذي كان محل صراع استعماري خطير حتى نهايات حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، فضلاً عن أنَّ الاستعمار الفرنسي في الكاميرون كان وراءه دوافع كثيرة كان ابرزها الصراعات الدولية التي جرت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين في القارة الأفريقية، لاسيَّما الصراع الأوربي على الكاميرون في المُدة ١٨٨٤ــ١٩٦١م، ولذلك أرتى الباحثان دراسة الظروف التي ساعدت إلى وجود المُستعمر الفرنسي في تلك المنطقة من القارة الأفريقية وذلك عن طريق البحث في محاولة لدراسة وكشف جوانب التنافسات الأوروبية في الكاميرون خلال تلك المُدة، فضلاً عن دراسة التطورات السياسية والاقتصادية الداخلية التي مرت بها الكاميرون على المستوى الداخلي، وكذلك توضيح ما قام به الاستعمار الفرنسي في الكاميرون من اعمال تدمير وتخريب ونهب واستغلال لجميع شعوب الكاميرون المختلفة، فضلاً عن ما يحملهُ هذا الموضوع من خفايا حول بدايات هذا الاستعمار وتوسعه، من خلال تقسيم البحث إلى خمسة محاور رئيسة تناول الأول: دوافع التوجه الفرنسي نحو أفريقيا، والثاني درس: الكاميرون في ظل الانتداب الفرنسي١٩١٦ــ١٩٤٦م، والثالث درس: الكاميرون في ظل الوصايا الفرنسية، في حين خُصص المحور الرابع لدراسة: نظام الإدارة والحكم الفرنسي في الكاميرون، والخامس درس: الأوضاع الداخلية في الكاميرون في ظل الحكم الفرنسي ١٩١٦ــ١٩٤٦م، وينتهي البحث بخاتمة استنتاجية حصيلة البحث.

أولاً: دوافع التوجه الفرنسي نحو أفريقيا:

كان القرن التاسع عشر عصراً للتنافس الاستعماري بين بريطانيا وفرنسا، ولاسيَّما في أفريقيا فقد كان للأخيرة أراضي ونشاط واضح في تلك القارة، ومن الجدير بالذكر لم يقتصر ذلك التنافس على قارة أفريقيا فقط، فقد كان ذلك التنافس على أشده في قارة أوربا أيضاً وحتى قارة أسيا، إلاَّ أنَّ العديد من المؤرخين يعد عام١٨٣٠م، بداية حقيقة للوجود الفرنسي في أفريقيا بعد احتلالهم للجزائر[١].

وبناءً على ما تقدم كان لفرنسا منطقتي نفوذ في القارة الافريقية: الأَول أتحاد غرب أفريقيا الفرنسية، والثاني: أتحاد أفريقيا الاستوائية الفرنسية، وتألفت الأول من ثمان مستعمرات[٢]، في حين تألفت الثاني من اربع مستعمرات فقط[٣]، وقد توافره لديها أجهزة إدارية متوازية، فضلاً عن مناطق الكاميرون أيضاً، وموضوع البحث هنا، كذلك أوجدت فرنسا لكل أتحاد جمعية إقليمية خضعت لسلطة الحاكم العام، وقد قسمت كل مستعمرة الى دوائر موحدة وخضعت كل واحدة منها الى إدارة كومندان(Commandan Administration) ويقصد بها خضوعها إلى إدارة عسكرية بقيادة ضابط عسكري، وقد أوجدت في بعض الدوائر الأخرى تقسيمات إدارية اصغر منها[٤].

وقد امتازت السياسة الفرنسية تجاه مستعمراتها في أفريقيا بسياسات مختلفة عن باقي الدول الاستعمارية ومنها، تنظيم إدارة الحكم في تلك المستعمرات، إذ كان نتيجةً لحالة عدم الاستقرار السياسي التي تميز بها تلك المستعمرات انتهجت فرنسا أساليب جديدة للحكم في تلك المستعمرات، ومن الأمثلة على ذلك كثرة إعادة التنظيم لجهاز الإدارة بصورة متكررة، وشمل في اغلب الأحيان تغير الإدارات واستبدالها بأخرى جديدة، ومن السمات الأخرى ذات العلاقة دعم السياسة الفرنسية لأصحاب رؤوس الأموال من الفرنسيين، واستثمار أموالهم في تلك المستعمرات وفي مختلف الجوانب[٥].

ويعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٨٣٠م، أكبر دليل على ذلك فقد اصطحب الجنرال الفرنسي دي بورمون دو ماس[٦](De Burmont de Mas) اثناء حملته (١٦) قسيساً لنشر المسيحية هُناك، وقد ساعده في ذلك انتصاره واحتلاله للأرض، الامر الذي عدته فرنسا منطلقاً لحركة تنصيرية جديدة يكون مركزها الجزائر[٧].

١ ــ الدافع القومي:

استغلت الدول الاوربية كل الوسائل والسبل لغرض تحقيق طموحها الاستعماري، وقد كان للدافع القومي أثر الأكبر في تلك الحركة الاستعمارية بل يعد أهمها على مستوى فرنسا، إذ روجت لهذا الدافع كثيراً وتحديداً في أفريقيا تحت ادعاءات باطلة لتوسيع رقعة القومية واللغة والثقافة الفرنسية[٨].

كان لذلك التوجه اثره فبعد خسارة فرنسا لمستعمراتها في العالم الجديد سعت لتحقيق نصر اخر يكون عوضاً عن خسارتها الأولى لذلك عززت الروح القومية لدى أبناء شعبها ودفعتهم للتوجه الى القارة الافريقية[٩].

٢ ــ الدافع السكني:

كان للدافع السكني والبحث عن مناطق جديدة للسكن والاستقرار من أبرز الدوافع التي دفعت فرنسا للتوجه نحو الكاميرون وسواحله البحرية، وفي الوقت نفسه عرقلت السلطات الفرنسية كل عمليات التطور التي شهدتها المستعمرات الافريقية بل سعت لإيقاف تلك الأنشطة، وحولت تلك الأراضي لحاجتها وبصورة مستمرة، وقد زادت من عملها التعسفي بفرضها لضرائب عالية على السكان فاقت ما كانت موجودة قبل احتلالها لها[١٠]، وسعت لتغييب المعالم القومية والوطنية لكل مستعمرة سيطرت عليها بعد ما فرضت عليها اللغة والثقافة الفرنسية بعدها في حين عدت اللغات الوطنية ثانوية وغير رسمية، ومن اجل تحقيق تلك الأهداف

التوسعية طبقت سياسة خرق تدين أبناء تلك الأراضي، وفي ختام تلك السياسة التعسفية استخدام الأنظمة التعليمية مختلفة عن تلك التي استخدمها داخل بلادها[١١].

وفي حقيقة الامر كان كل ذلك الاستخدام قد طبق بصورة عملية في انشاء احتلالهم للجزائر، ثم انتقل الى باقي المستعمرات الافريقية التي سيطرت عليها فيما بعد ومنها ساحل العاج عام ١٨٤٢م، وساحل الجابون عام ١٨٤٥م، ثم توسعها الى نهر الكونغو ومن ثم جمهورية وسط أفريقيا عام ١٨٨٩م، وقد حاولت فرنسا الاستحواذ على الكاميرون إلاَّ أن استباق الالمان لها حال دون تحقيق ذلك الهدف، لذلك توجهت نحو يمبكتو (Umbektu) شمال مالي عام ١٨٩٤[١٢].

وفي حقيقة الامر لم يكن ذلك التوجه بمعزل عن باقي الأسباب فقد واجهت فرنسا بعد التطور الصناعي الذي طرأ عليها ازمة سكنية واضحة المعالم وأصبحت بحاجة ماسة لإيجاد حل بديل لها لذلك قررت زيادة رقعتها الاستعمارية ومن ثم استغلالها وتحول أراضيها الى أماكن لمواطنيها من الراغبين بإيجاد مسكن وعمل جديد له، فكانت القارة الافريقية الأرض التي حققت فرنسا أهدافها عليها، ومن الجدير بالذكر شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر موجات كبيرة من الهجرة الاوربية تجاه أفريقيا[١٣].

ان المتابع للسياسة الفرنسية في أفريقيا يتضح له أن تلك الجهود الاستعمارية التي بذلت كانت معظمها لدواعي الفخر والاعتزاز ورفع الراية الفرنسية الاستعمارية بوجه الاستعمار بريطانيا والتي تقدمت خطوات كبيرة بهذا الاتجاه[١٤].

٣ ـ الدافع الاقتصادي:

لم يكن الدافع الاقتصادي أقل من غيره من الدوافع الأخرى، بل أن هناك من وضعه في مقدمة الأسباب الاستعمارية، وعلى كل حال فقد جنت بريطانيا وفرنسا ارباحاً كبيرة جداً من خلال تجارتها بين قارتي أوربا وأفريقيا من جهة والعالم الجديد (الامريكيتين) من جهة أخرى، فضلاً عن تجارتها مع الهند ودول المشرق، ومن الجدير بالذكر جرت كل تلك العمليات التجارية عن طريق الشركات التي رفعت اعلام ورخص تجارية سياسية من تمكنت من خلالها من السيطرة على أسواق عديدة ومنها الأسواق الافريقية التي هيمنت عليها بطريقة تجارية استعمارية وكان في مقدمة أغنى تلك الأسواق هي السواحل الكاميرونية[١٥].

إذ كان للثورة الصناعية التي قامت في أوربا في القرن التاسع عشر دور كبير في التعجيل بحركة الاستعمار، ومع دوران عجلة الاقتصاد والصناعة في الدول الأوروبية، أصبح هناك فائض كبير في المنتجات الصناعية والتي كان لابد من توفير أسواق جديدة لها لاستيعاب هذه الزيادة الهائلة، فضلاً بروز ضرورة مُلحة على ايجاد موارد أولية جديدة، وقد وجدت تلك الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها فرنسا وبريطانيا وألمانيا في القارة الافريقية مجالاً لتحقيق هذا الهدف، فضلاً عن كون أفريقيا مصدراً للمادة الخام للكثير من المنتجات التجارية والصناعية، والتي احتاجتها مصانعهم للقيام بكامل مهامها الصناعية، من مواد معدنية وزراعية، وهذا ما شجعها على التغلب على مخاطر التوغل في القارة الافريقية لاستعمارها، وفيما سيطرت هذه الشركات الأوروبية الاحتكارية على الحياة الاقتصادية في البلاد الافريقية[١٦].

يضاف الى كل ما تقدم حاجة فرنسا للأيدي العاملة لتشغيل مصانعها الكثيرة هذا إذ ما استثنينا عن رخص تلك الايدي الكاملة في القارة الأفريقية ومنها الأيدي العاملة الكثيرة في مناطق الكاميرون المُختلفة والتي كان تعداد سكانها يزداد يوماً بعد يوم، فكان وجودها في أفريقيا نظرية اقتصادية اكثر من مما هي سياسية، فقد وفرت كثرة الايدي العاملة هناك غايات فرنسا الاستعمارية الجديدة[١٧].

٤ ــ الدافع الديني:

وفيما يتعلق بالدافع الديني فيعود بجذوره التاريخي الى العصور الوسطى عند ما ازدهرت الدعوات لأحياء المسيحية وبثها في عموم العالم ونشرها في الشعوب الافريقية، لاسيَّما وأن هناك عدداً من المفكرين ورجال الدين الاوربيين قد تبنى تلك الفكرة في مُحاولة لنشرها مستغلين تجارة الرقيق التي راجت كثيراً مع القبائل الافريقية، ومن الجدير بالذكر أيضاً تصدرت فرنسا لتلك المهمة اكثر من غيرها من باقي الدول الاوربية[١٨]، فقد روجت كثيراً للمسيحية ولاسيَّما في القبائل الافريقية الوثنية، فقد شيدت العديد من الكنائس والمدارس المسيحية التي عُنت بتلك المهمة، وتلقت تلك المؤسسات دعماً مالياً وصلاحيات واسعة من لدن رجال السياسية والحكومات الاستعمارية حتى تتمكن من جذب الناس إليها في مشاريعها الأخرى وحتى تجنيدهم في جيوشهم العسكرية فيما بعد[١٩].

٥ ــ الدافع العسكري:

كانت لكُل التحركات الاستعمارية الاوربية مساندة عسكرية عن طريق استعمال جيوش كبيرة، فقد عرف عن القرن التاسع عصراً للتنافس العسكري، إذ حاولت كل دولة كبرى إيجاد جيش كبير ومعدات عسكرية حديثة تُساعد كثيراً بعملية الاستعمار الذي قادته تلك الدول، فضلاً عن ذلك استخدمت بعض تلك الدول ومنها فرنسا أبناء تلك الشعوب التي سيطرت عليها وزجتهم بجيوشها الاستعماري، وأن كانت المسألة ضد بلدانهم نفسها[٢٠].

يبدو من خلال ما تقدم وبعد عرض لكل الدوافع الاستعمارية إلاَّ انه يمكن القول أن للعامل الاقتصادي الأولية والاسبقية من باقي العوامل الأخرى وكان ذلك نتيجة حتمية للتطور الصناعي الذي حدث بعد اندلاع الثورة الصناعية في بريطانيا وانتشارها في باقي البلدان الاوربية التي اخذت بزيادة انتاجها الوطني، الامر الذي دفعها للبحث عن أسواق جديدة لتصريف بضاعتها وفي الوقت نفسه حاجتها للمواد الخام التي توفرت بتلك المستعمرات ولاسيما الافريقية منها، عليه تعد العامل الاقتصادي في مقدمة كل الأسباب والدوافع الاستعمارية.

ثانياً: الكاميرون في ظل الانتداب الفرنسي ١٩١٦ ــ ١٩٤٦م:

أدت نتائج الحروب التي كانت تجري اثناء الحرب العالمية الأولى وخسارة ألمانيا في أغلبها، بأن تخضع الكاميرون بصورة مباشرة ورسمية لعصبة الأمم وتكلف الأخيرة كل من فرنسا وبريطانيا بإدارتها ، وقد جرى ذلك بعد مفاوضات بين الجانبين انتهت بتوقيع اتفاقية في دوالا في ٦ آذار ١٩١٦م[٢١]، بين كل من

القائد الفرنسي أربمرش(Erbmarsh) والبريطاني دوبل(Doppelt)، واللذين اقتسما الكاميرون بموجبها فيما بينهما، كما اعترفت عصبة الأمم باتفاقية لندن والتي أصبحت في ظل عصبة الأمم إقليمًا واقعًا تحت الانتداب[٢٢] من الفئة (ب)، إذ نصت الفقرة رقم (٥) من المادة رقم (٢٢) من ميثاق عصبة الأمم على أنَّ: ((الدول المنتدِبة للأقاليم الواقعة تحت الفئة (ب) مسؤولة عن إدارة الإقليم شريطة ضمان حرية الضمير والدين، وعلى أن تضطلع بحفظ النظام العام والآداب العامة، وتلتزم بحظر الانتهاكات كتجارة العبيد والمخدرات والخمور، وبحظر بناء أي تحصينات أو قواعد عسكرية، وبحظر تدريب السكان الأصليين لأي أغراض غير حفظ الأمن الداخلي والدفاع عن الإقليم، على أن تضمن كذلك فرص تجارية متساوية للأعضاء الآخرين في عصبة الأمم..))[٢٣]، وقد تمت الموافقة على تلك الاتفاقية في المادة رقم (١١٩) من معاهدة الصلح والتي عقدت في قصر فرساي[٢٤] في باريس، في ٢٨ حزيران ١٩١٩م، والتي بموجبها تنازلت ألمانيا عن كل مستعمراتها لصالح الحلفاء ومن ثم، وُضعت المستعمرات الألمانية السابقة تحت سيادة عصبة الأمم على أن تُدار بواسطة الحلفاء لاسيَّما بريطانيا وفرنسا وبلجيكا، باعتبارها أقاليم واقعة تحت انتداب عصبة الأمم[٢٥]، وبقيت الأجزاء التي اقتسمتها بريطانيا وفرنسا من الكاميرون وفق اتفاقية أذار عام ١٩١٦م، كما هي دون أي تعديل على تلك الحدود، واعتمد فيها خط ابولا(Apula line) وبما عرف أيضاً بخط (بيكو)، والذي فصل الكاميرون على طول الهضبة الشرقية لنيجيريا بعرض (٨) كم، وإلى (٦٠) كم، شمال وجنوب منطقة بوالا، لتحتله بريطانيا، أمَّا الجزء الباقي فاحتلته فرنسا[٢٦]، كفاصل لإدارة كلا الدولتين، وتم المصادقة عليه بشكل نهائي من قبل عصبة الأمم ونشره في الجريدة الرسمية في آب ١٩٢٢، وبذلك دخلت الكاميرون مرحلة جديدة من الاستعمار الأوربي[٢٧].

وبذلك خرجت الكاميرون من دائرة الاستعمار الألماني العتيد إلى نظام الانتداب، على ضوء ذلك أصدرت كل من الدولتين توضيحاً لسياستها العامة في البلاد وكانت كالاتي: ((**تعد بريطانيا وفرنسا مسؤولين عن إدارة مستعمرة الكاميرون وتتعهدان الدولتين بضمان الحريات العامة والطقوس الدينية لشعب الكاميرون وتحافظ الدولتين على النظام العام والحرية وتمتع الاخلاق فيه، وتحديداً تجارة العبيد التي تم حظرها بشكل نهائي كما تعهدت كل من فرنسا وبريطانيا بمنع إقامة أي قواعد عسكرية أو تدريبية، مع التعهد على المحافظة على العدالة الاجتماعية والوظيفية وعدم التمييز بين سكان الكاميرون وفي كل النواحي..**))[٢٨].

وهكذا أل مصير أراضي الكاميرون إلى تقسيمها في ظل الانتداب بين فرنسا وبريطانيا، إذ احتلت فرنسا أربعة أخماس الكاميرون، بينما حصلت بريطانيا على قطاعين منفصلين على حدود نيجيريا[٢٩]، و أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي مرسوماً في ١٤ تموز ١٩١٦م، قسمت بموجبه إقليم الكاميرون القديم الى تسع دوائر وهي: (كريبي، دوالا، بانيا، ياوندي، نجاوتيري، وايبولو، جاروا، ايديا ودوشانج)، وتبعها تقسيم اخر لكل دائرة حسب طبيعتها وكلفت ضابط لإدارتها، وبذلك لم تأخذ بريطانيا من الكاميرون الجديد والتي كانت مساحتها (٧٥٠) كم^{٢}، سوى شريطاً مساحته (٥٣) كم، وأمَّا المنطقة الفرنسية فكانت تشمل كل الأجزاء البقية من اراضي الكاميرون مع خطي السكة الحديدية في الشمال والشرق، وقد ضمت فرنسا جزءاً من الكاميرون

(الذي كان قد ترك لألمانيا في عام ١٩١١م)، إلى أفريقيا الاستوائية الفرنسية، أمَّا الجزء الباقي فأصبح اقليماً كانت تحتله فرنسا عسكرياً ويحكمه مندب سامي للجمهورية الفرنسية وقد تسلم هذا المنصب الجنرال أبرمش(Abbreviation) في انتظار بديل يحل محله في نظام الانتداب[٣٠].

وفي حقيقة الامر لم يبقى للإدارة الألمانية القديمة أي وجود رسمي بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، فقد اشارة المادة (١١٩) وكما ذكرنا سابقاً من معاهدة الصلح في باريس (معاهدة فرساي)، وأعلنت فيها المانيا تخليها بصورة نهائيا ورسمية عن كل الأراضي التي سيطرت عليها في الكاميرون، لتصبح من حصة الحلفاء المنتصرين في الحرب والدول الأخرى التي ارتبطت بهم فيما بعد[٣١].

على أي حال بدأت ألمانيا تنادي بضرورة عودة مستعمراتها القديمة حتى ولو كانت بطريقة الانتداب حتى عام ١٩٢٦م، إذ قُبلت ألمانيا عضواً في عصبة الأمم، فأخذت تعمل للعودة إلى مستعمراتها السابق، وظلت كذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية١٩٣٩ـ١٩٤٥[٣٢]، وكان من الواضح أن هناك خطوات خفية تتخذ من أجل إعادة المستعمرات الافريقية إلى ألمانيا وخير دليل علي ذلك، انه سمح لبعض الالمان منذُ عام ١٩٢٧م بدخول الكاميرون، بقصد التجارة والزراعة فيها، فقاموا بزراعة الشاي في سفوح جبال الكاميرون، وأخذ آخرون يعملون بالتجارة في الكاميرون وآخرين كانوا على علاقة مستمرة ومتواصلة ببلادهم ومنذ عام ١٩٣٨م، بدأت بعض الشخصيات بزيارة الكاميرون، فضلاً عن وجود جالية ألمانية تعمل في دوالا، كذلك كان هناك انتاج سينمائي دعائي لألمانيا في الكاميرون مثل فيلم كامروننا[٣٣].

وبالمقابل كانت فرنسا تُريد أن تصبح الكاميرون بأكملها مستعمرة فرنسا وليست أجزاء منها، فشجعت فرنسا مواطنيها على الذهاب إلى الكاميرون والاستقرار فيها، وهذه الدعاية أثرت بشكل كبير على الفرنسيين في الذهاب إلى الكاميرون، كما أنها أثرت في الكاميرونيين أنفسهم، حيث أن البعض نادي بفرنسا في الكاميرون والدفاع عن المصالح والوجود الفرنسي، ومع ذلك أخذت فرنسا تأخذ احتياطاتها من الدعاية الألمانية في الكاميرون[٣٤].

وما أن انتشرت أخبار هزيمة فرنسا في الحرب العالمية الثانية أمام ألمانيا في عام ١٩٣٨م، ووصل تلك الاخبار إلى الكاميرونيين، حتى فزعة الوطنيين المؤيد لفرنسا في الكاميرون، إذ أن الفرنسيين كانوا قد وعدوهم بالاستقلال في حالة الانتصار في الحرب، إلاَّ أنَّ تلك الوعود ذهب سداً بعد أن أعلن الجنرال الفرنسي شارل ديغول[٣٥] عام ١٩٤٠م، ومن لندن عن هزيمة فرنسا رسمياً أمام ألمانيا[٣٦].

إلاَّ أن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً فما أن بدأ الحلفاء يُحققوا الانتصارات المتتالية على الالمان أثناء الحرب، وكذلك تطورات الأمور مع فرنسا خلال هذه الحرب مع الحلفاء وتحقيق التقدم فيها، أدرك الكاميرونيين حينها أن الفرنسيين في أشد الحاجة إليهم، لذا انضم الكاميرونيين إلى جانب الفرنسيين في الحرب وقاتلوا إلى جانب قوات جمهورية فرنسا الحرة ضد ألمانيا وحلفائها في الحرب، ويُمكن وضع الأسباب الرئيسة لدخول الكاميرونيين في هذه الحرب مع فرنسا للعديد من الأسباب، وهي الآتي:

١. فرصة للانتقام من النظام الاستعماري الذي وضعتهُ ألمانيا، وخصوصاً مع اتشار نداءات الحلفاء أثناء الحرب بشعارات الحرية والاستقلال وتقرير المصير.
٢. محاولة الأغلبية منهم النيل من الألمان، وعدم إعادة السيطرة الألمانية من جديد، والالتزام بالوعود التي قطعوها للفرنسيين في الوقوف معها خلال الحرب.

لذا فقد تطوعت أعداد كبيرة من الكاميرونيين في صفوف الجيش الفرنسي في هذه الحرب، وكان لدي الكاميرونيين آمال في الحصول على بعض الأموال لدفع الضرائب الفرنسية التي كانت مفروضة عليهم، فكانت هناك حاميات فرنسية في دوالا وياوندي وايبولو، وعدت الكاميرونيين بإنهاء الضرائب المفروضة عليهم مقابل الانضمام إلى جانب فرنسا خلال الحرب، وهذا بالفعل يعني دخول الكاميرون على أي حال من الأحوال إلى جانب فرنسا[٣٧].

فاستغلت المستعمرات الفرنسية مسألة الحرب والمشاركة مع فرنسا في المطالبة بمزيد من الحكم الذاتي في بلادهم من فرنسا، وانطلقت سلسلة من الحركات السياسية في المستعمرات التي كانت تتوق إلى الحرية والاستقلال، فزاد هذا الضغط على السلطات الفرنسية وخصوصاً بعد أن أعلن ديغول أن فرنسا ليست وحدها وهنا يقصد أن لديها مستعمرات كثيرة يمكنها أن تشارك ي الحرب العالمية، وبالتالي يمكن لفرنسا الاستمرار في النضال، وهنا أرادت فرنسا أن تمنع مستعمراتها من الخضوع لدعاية ألمانيا وحلفائها، حيث أن فرنسا شعرت بالخطر المحدق بها في مستعمراتها، حيث أن الدعاية الألمانية قد نجحت في بعض الأماكن من تأليب مستعمراتها عليها، وخصوصاً بعد استسلام فرنسا لألمانيا، حاول حينها ديغول أن يعيد سيطرة المانيا على المستعمرات الافريقية، وهو خارج البلاد، بعد فراره من الالمان.[٣٨]

أرسل الجنرال ديغول في ٥ آب عام ١٩٤٠م، الجنرال لوكليرك(Leclerc) والنقيب ديدييه دي بويلامبرت(Didier de Boillambert) إلى الكاميرون، للإطاحة بحكومة ريتشارد برونو(Richard Bruno)، ومحاولة اخضاع المستعمرات الفرنسية التي سيطر علها الألمان، بعد استسلام فرنسا أمام الجيش الألماني، بعد أن هرب ديغول إلى بريطانيا، وجلس من هناك يتابع المستعمرات في محاولة للسيطرة عليها، فوصل الجنرال لوكليرك والنقيب ديدييه دي بويلامبرت إلى الكاميرون مع أربعة وعشرين من رفقائهم في ٢٦ آب عام ١٩٤٠م، حيث وصلوا في البداية إلى دوالا، ومن ثم بعدها إلى تيكو، وتم ذلك بمساعدة عميل بريطاني، وهو الرائد ألين، واستولوا على معظم الأماكن والمكاتب المهمة في المناطق التي وصلوا إليها، وفي يوم ٢٧ آب ١٩٤٠م، أعلن الجنرال لوكليرك أن الكاميرون هي جزء من فرنسا الحرة، ونصب لوكليرك نفسه المفوض العام في الكاميرون، وأعلن مواصلة الكفاح إلى جانب الحلفاء، تحت قيادة وأوامر ديغول، وقد تأثرت بقية المستعمرات الافريقية المجاورة بما يحدث في الكاميرون، لذا فقد حاول ديغول بتحقيق عددٍ من للأهداف والتي عدها ضرورية لبقاء فرنسا في هيبتها[٣٩]:

١. اتباع سياسة دعائية في العالم عن فرنسا الحرة.
٢. تلقي الدعم من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية.

٣. المحافظة على سلامة فرنسا.
٤. نتيجةً للضغط الذي مارسته المستعمرات الفرنسية من أجل الحصول على الاستقلال أو الحكم الذاتي من فرنسا، أُجبر ديغول على ادخال إصلاحات لتعزيز المستعمرات الفرنسية.
٥. محالة إحياء هيبة فرنسا ومجدها.

على أي حال كل هذه الأمور التي سلكها ديغول وسلكتها فرنسا مهدت الأمور لانعقاد مؤتمر برازافيل[٤٠] في الكونغو، على الرغم من أن هذه الإصلاحات التي قام بها ديغول لم تهدئ من روع الوطنيين في بلادهم وأوطانهم المستعمرة .[٤١]

على أي حال تم تحرير باريس في عام ١٩٤٤م، وفي ٨ أيار ١٩٤٥م عقدة الهدنة وانتهت الحرب العالمية الثانية، وقبل انتهاء الحرب انعقد مؤتمر برازافيل عاصمة جمهورية الكونغو في ٣٠ كانون الثاني عام ١٩٤٤م[٤٢]، ورغم انعقاده في دولة افريقية إلاَ أنه لم يحضر فيه أي افريقي، ولكن كان مؤتمراً لحكام المستعمرات الفرنسية، وقد ترأس المؤتمر شارل ديغول وحضره ممثل عن الكاميرون كاراس جلبري، كما حضره عدداً من المسئولين الاستعماريين التابعين لفرنسا، وقد استمر انعقاد المؤتمر من ٣١ كانون الثاني إلى ٨ شباط ١٩٤٤م[٤٣].

ويعتبر هذا المؤتمر ميثاق للاستعمار الفرنسي في أفريقيا، فكان الهدف من هذا المؤتمر هو مناقشة وتنسيق التطورات السياسية والاقتصادية للأراضي الفرنسية في أفريقيا، وأما عن أعمال المؤتمر[٤٤]:

أ ــ الجانب السياسي[٤٥]:

١. استبعد المؤتمر أي اتجاه نحو تحرير المستعمرات.
٢. ضرورة تمثيل المستعمرات على نطاق أكبر في المجالس المنتخبة تقديراً لتضحياتهم خلال الحرب.
٣. دعم سياسة اللامركزية في كافة المستعمرات الفرنسية في أفريقيا.

ب ــ الجانب الاجتماعي[٤٦]:

١. وضع حد للعمل الاجباري.
٢. القضاء على نظام السخرة في العمل (أي العمل بدون أجر).
٣. تطبيق قانون العمل الفرنسي على المواطنين الكاميرونيين، كما يتم تطبيقه على الفرنسيين أو المتجنسين بالجنسية الفرنسية في الكاميرون في المجالات الآتية[٤٧]:
   أ. تشكيل النقابات.
   ب. المنظمات المهنية.
   ت. تحديد الأجور.
   ث. تحديد ساعات العمل.
   ج. حل المشكلات التعليمية.
   ح. السماح للافارقة بتقلد المناصب العليا في إدارة المستعمرات.

خ. منع استخدام اللهجات المحلية في المدارس الخاصة وكذلك في المدارس الحكومية، وتكون اللغة الفرنسية هي الأساسية في التعليم.

جـ ــ الجانب القانوني[٤٨]:

١. العمل على تطوير القوانين.
٢. تعديل قانون بناء المستعمرات.

على أي حال فكان من ضمن أهداف هذا المؤتمر إقامة جماعة فرنسية تضم أقاليم ما وراء البحار، والتوصل إلى الطريق الذي يجب لفرنسا أن تسير فيه للسيطرة على مستعمراتها بعد الحرب، وخاصةً أن هذه المستعمرات قد تورطت في الحرب أثناء قيامها[٤٩].

وقد أوصي المؤتمر بضرورة أن يشمل الدستور الفرنسي الجديد والذي كان مقرراً صياغته قريباً على المشاركة المتزايدة للافارقة في الأجهزة للجمهورية الفرنسية، فضلاً عن اعتبار اللغة الفرنسية اللغة الرسمية في كافة التعاملات في المستعمرات الفرنسية، وباقي اللغات واللهجات المحلية أقل شأناً من اللغة الفرنسية، وبعد مؤتمر برازافيل ظهرت مطالب افريقية متزايدة، من اجل إجراء تغييرات اجتماعية واقتصادية وإدارية في المستعمرات، لذا فقد تم:

١. فتح المزيد من المناصب في الإدارة امام الافارقة.
٢. حل قانون العقوبات الموحد.
٣. البدء في انشاء النقابات.
٤. تقديم التغيرات اللازمة ف المستعمرات، مما أدي إلى المساعدة في تهدئة الأوضاع في المستعمرات لبعض الوقت[٥٠].

على أي حال فقد اعترف ديغول في مؤتمر برازافيل بفضل الافارقة في الحرب العالمية الثانية، ومدي مساعدة الافارقة لفرنسا خلال هذه الحرب، وتبين القرارات التي اتخذها مؤتمر برازافيل انفراجاً كبيراً عند المقارنة بين سياسة فرنسا تجاه الافارقة قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها، وبذلك يكون رجال برازافيل قد وضعوا أساس سيعرف بالاتحاد الفرنسي، وعلى الرغم من كل الأسس التي وضعها المؤتمر، إلا انها لم توضع كلها موضع التنفيذ، ولكنها في النهاية كانت تهدف إلى بث الديموقراطية في كافة المجالات، أو بالأحرى أصبح للافارقة إمكانية وحق ممارسة الحريات السياسية.[٥١].

ثالثاً: الكاميرون في ظل الوصايا الفرنسية:

مع فشل عصبة الأمم في حفظ السلام العالمي ونشوب الحرب العالمية الثانية والتي استمرت ما يقارب الربع قرن من الزمان، بدأ الحلفاء يفكرون في نظام دولي جديد لدرء أخطار الحروب مرةً أُخرى، فاجتمع ممثلو الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وروسيا في تشرين الأول عام ١٩٤٤م، في منطقة دمبرتن اوكس (Dumbarton Oaks) بواشنطن، لوضع مشروع تمهيدي لمنظمة دولية تعمل على السلام والامن الدوليين وتسوية المنازعات الدولية، وقد اتفقوا في دمبرتن اوكس على:

١. أن تُشكل الولايات المتحدة الامريكية جمعية عامة يشترك فيها الأعضاء بالتساوي، ومجلس امن تكون له سلطة حقيقية، والغرض من وجود الجمعية العامة ومجلس الامن التوفيق بين مبدأ المساواة ونظرية الدول الحارسة للأمن.
٢. كما اتفق على انشاء أمانة ومحكمة عدل دولية، وبإلحاح من الولايات المتحدة الأمريكية أقيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
٣. أن تكون الدول الأربع المشتركة في دمبرتن اوكس وفرنسا أعضاء دائمين في مجلس الامن.
٤. وفي أواخر عام ١٩٤٤م نوقشت مسألة حق النقض الفيتو(Veto)[٥٢]، ومن ثم تم الاتفاق على الأعضاء الدائمين الذي يتمتعون بحق النقض الفيتو[٥٣].

ثم عقد مؤتمر فرانسيسكو بالولايات المتحدة الامريكية وتمت دعوة الدول الحلفاء وقبل الدعوة خمس دول، وانعقد المؤتمر في أواخر عام ١٩٤٥م، وخرج في النهاية بميثاق الأمم المتحدة، ونشأت عدة منظمات في مجملها تتكون هيئة الأمم المتحدة وأهمها مجلس الوصايا[٥٤].

بحثت الجمعية العامة في ٢٦ حزيران عام ١٩٤٥م مسألة الأقاليم التي تحت الانتداب، فوافق الجمعية العامة في جلستها الأولى في ١٣ كانون الأول ١٩٤٦م على اتفاقية الوصاية لتحل محل نظام الانتداب الذي اقامته عصبة الأمم قبل ذلك عقب الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٨م، ويقوم مجلس الوصايا بالإشراف على شئون المستعمرات السابقة لدول المحور، على أن تكون طبيعة مجلس الوصايا كالتالي[٥٥]:

١. الخضوع لمجلس الامن.
٢. الخضوع للجمعية العامة.

وأهم أهداف مجلس الوصايا[٥٦]:

١. توطيد الامن والسلم الدوليين.
٢. التشجيع على احترام حقوق الانسان.
٣. كفالة المساواة في المعاملة في الأمور الاقتصادية والاجتماعية.
٤. على أن يتألف مجلس الوصايا من الدول التي تتولي إدارة الأقاليم المشمولة بالوصايا، والدول الأعضاء في مجلس الامن[٥٧].

على أي حال انقضت مدة الانتداب على الكاميرون في عام ١٩٤٠م، وذلك بعد احتلال فرنسا وهزيمتها أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الألمان، وظلت الكاميرون لمدة دون أن يكون لها أي وضع قانوني واضح المعالم، ثم دخلت تحت نظام الوصايا الدولية، والتي عهد بها إلى كل من فرنسا وبريطانيا[٥٨].

وأصبحت الكاميرون خاضعة للإدارة الفرنسية بحكم مبدأ الوصاية كمواطنين في الاتحاد الفرنسي، ولهم حق المشاركة في الحياة السياسية في الاتحاد الفرنسي، كما لهم الحق في التجنس بالجنسية الفرنسية، وكان عليهم أن يتنازلوا عن مركزهم الشخصي، وأصبح سكان الكاميرون يمثلون في البرلمان بثلاثة نواب واثنين في

مجلس الشيوخ، كما انهم كانوا في جمعية الاتحاد الفرنسي عن طريق مستشارين يتم اختيارهم منهم، ولكن أصبح يتم تقسيمهم إلى مجموعتين انتخابيتين أوروبية والأخرى كاميرونية[٥٩].

وقد أعلن ديغول أن الفرصة الوحيدة لتنظيم العلاقات بين الجمهورية الفرنسية والشعوب المرتبطة بها، يمكن اتاحتها عن طريق الإصلاح الدستوري، فكانت أغلبية الافارقة يؤيدون ديغول بناءً على سمعته، وكان الجميع يطالب بضرورة إعادة النظر في الدستور الذي يأمل الجميع في الحصول بمقتضاه على الاستقلال الذاتي الداخلي[٦٠].

وبعد مؤتمر برازافيل في عام ١٩٤٤م رأت فرنسا ضرورة اشراك الكاميرونيين في قوانين الدساتير الفرنسية، والجمعية التأسيسية في باريس، كمواطنين فرنسيين، وقد جاء دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة الصادر في عام ١٩٤٦م، مخيباً للآمال لكل الافارقة بعد أن فرض على الحكومة الفرنسية تطبيق بنود الدستور على كل الأراضي والمستعمرات الخاضعة للجمهورية الفرنسية[٦١].

فيتضح أن تعديلات في الدساتير الفرنسية إنما كانت تعديلات شكلية في الظاهر فقط، دون ذكر أسماء المستعمرات صراحة، حتى أن فرنسا منحت الوطنيين حق الانتخاب كشكل من اشكال التخفيف عن الضغط الناتج على الكاميرون وسكانها، وكمتنفس لهم، ولكنها أيضاً كانت ظاهرية، وماهي إلا خطوات يريد الاستعمار أن يثبت بها قدمه في البلاد أكثر وأكثر لأطول فترة ممكنة، فيظل محتلاً للبلاد، ومسيطراً عليها، ويظهر أمام العالمي الدولي انه يمنحهم نوعاً من الحرية بالمشاركة في الانتخابات وغيرها من الاشكال التي يتستر ورائها الاستعمار.

رابعاً: نظام الإدارة والحكم الفرنسي في الكاميرون:

أ ــ الحاكم العام:

اتسمت السياسة الاستعمارية التي انتهجتها فرنسا في أفريقيا بطابع خاص ميزها عن باقي البلدان الأخرى، ولاسيما مع نظريتها بريطانيا فقد كان لكل واحدة منها أسلوب وطريقة في إدارة المستعمرات، إذ اتخذت الأول نظام الحكم المباشر والتدخل بكل التفاصيل لحياة المواطن الافريقي وتحديداً ابعادها للقيادات القبلية المتواجدة منذ القدم في البلاد، وسارعت للاستعانة بغيرهم من القوى المحلية، ومن الجدير بالذكر من تلك الاستعانة كانت صورية اكثر مما هي حقيقية لذلك استمرت بنظامها المباشر بحكم البلاد[٦٢].

أدت تلك السياسة الى نتائج واضحة داخل تلك المستعمرات ومنها، القضاء على حكم القبائل والحكام المحليين القدامى، استخدامها للقوة المفرطة في تحقيق غاياتها، ومن ضمنها القوة الوحشية لإخضاع أهالي البلاد بأي طريقة ممكنة تحول عدد من السكان الأصليين الى اتباع لديها بعد اجبارهم للعمل معها[٦٣].

شوهت تلك الاعمال صورة فرنسا لدى العالم لاسيما وانها رفعت لواء الحرية والمؤاخاة منذ أيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م، إلاَّ أن واضح الحال كان قد اشر بوضوح الى مساعي فرنسا بطمس المعالم الحضارية والثقافية للبلدان التي استعمرتها بل نفذت وطبقت سياستها وثقافتها على عموم تلك المستعمرات عن طريق فرض القافة واللغة والتقاليد والمنظم الاجتماعية الفرنسية عليهم، وقد اطلق على تلك السياسة اسم (سياسة

الاستيعاب) التي رسمت طريق جديد للافارقة قضى بإلغاء ماضيهم واتباع خطوات فرنسا بكل نواحي الحياة، ومن الجدير بالذكر كانت تلك الخطوات مدروسة وفق منهاج فرنسي منسق، إذ كان على كل مستعمرة فرنسية حاكم عام يستلم الأوامر والتعليمات من وزير المستعمرات ومقره باريس وذلك بعد مداولة لكل الملفات في المجالس الاستشارية الأخرى كل حسب تخصصه سواء صحة او تعليم وغيرها، ويساعد الحاكم العام عد من الموظفين[٦٤].

أنَّ سياسية الاستيعاب التي اطلقتها فرنسا وحاولت تلوينها بالحرية وتطوير الشعوب كان مقصدها مختلف تماما فقد حاولت الأولى طمس معالم الشعوب التي استعمرتها وربطها ثقافياً معها، ومن أسباب اتباعها لتلك السياسة كان الاتي:

اعتقادهم وايمانهم أن مبادئ الثورة الفرنسية التي خسرت حسب اهواءهم أفضل أنواع الحرية، كما اعتقدوا أن حضارتهم انسب وأفضل حضارات العالم، فضلاً عن ذلك عدو جميع المستعمرات التي احتلوها جزء من أراضيهم وضرورة صبغها باللون الفرنسي، ومن اجل تحقيق غايتهم حاولوا تحويلها الى نظامهم الخاص الديني والتعليمي والثقافي[٦٥].

قابلت فرنسا استخدام العنف المفرط في مواجهة كل الرافضين لسياستها، إذ طبقت سياسة أخرى كانت بمثابة عقوبة على الافارقة الخارجين عن سلطتها وهي سياسة الانديجيا(Indigia)[٦٦] أو بما يعرف أيضاً بقانون كريميو(Cremio)، وقد عرفت هذه السياسة بانها نوع من الأوامر الإدارية والاحكام العرفية فرضتها سلطة الاحتلال على أي مواطن افريقي رفض سياسة الاستيعاب كان منها النفي والاعتقال والتعذيب[٦٧].

انقسمت سياسة الاستيعاب على ثلاث محاور حسب أهميتها، كان المحور الأول سياسي اهتم بالجوانب السياسية وفرض هيمنة فرنسا على السيطرة على عموم الأراضي الافريقية، اما المحور الثاني فكان اقتصادي وهي تحويل كل مقدرات البلاد لصالح فرنسا ومن أهمها المواد الخام وباقي الموارد الأخرى، في حين أكد المحور الثالث على الجانب الثقافي وتلخص في بث القيم والمبادئ الفرنسية وشاعتها في ثقافة الافارقة[٦٨].

انعكست تلك الساسة على الواقع الداخلي للمجتمع الافريقي فولد لديه حالة من الكراهية والاحتقان ضد المستعمر الفرنسي وحاول جاهداً التخلص منه بكل الوسائل والأساليب، بل أن تلك السياسة زادت من تمسك بعض الافارقة بهويتهم السمراء وسعدوا للدفاع عنها قدر المستطاع[٦٩].

ومن الانعكاسات الواقعية التي سببتها تلك السياسة كان استخدام العلمة الفرنسية وتقدمها على العملة الوطنية واضح جدا في عموم تلك الأراضي، كما أدت الى إيجاد علاقات واسعة بين فرنسا ومستعمراتها، فضلاً عن ذلك سمحت بتمثيل الك المستعمرات داخل الجمعية الوطنية الفرنسية، ومن الجدير بالذكر احتاجت تلك السياسة الى مبالغ طائلة تحملتها فرنسا من اجل تطبيقها، ومن القضايا البارزة ذات الصلة ولدت تلك السياسة حالة انقسام مجتمعي بين الموافقين والرافضين لها، وفي الختام نتج عنها انتشار وساع للغة الفرنسية حتى أصبحت فرنسا تعد مستعمراتها جزء منها[٧٠].

حرصت فرنسا على تنفيذ تلك السياسة وتطبيقها برغبة جامحة لنشرها بكل ثمن[٧١]، مستخدمة في ذلك كل وسيلة ممكنة ومن تطبيقها لنظام الخضوع لقانون الأصول الشخصية بمستعمراتها الا واحدة منها[٧٢].

طبقت كل تلك الإجراءات من قبل الحاكم العام الفرنسي الذي استخدم عدد كبير من الموظفين والتابعين الافارقة وعاملهم حسب تطبقيهم لأوامره فقد قرب اليه عدد من شيوخ القبائل وفي أحيان أخرى ابعد عدد منه حسب الولاء والطاعة، وكان الهدف الأول تطبيق مبدأ الاستيعاب[٧٣].

ب ــ المُقاطعات:

قسمت الكاميرون في العهد الفرنسي الى تسعة عشر مقاطعة من اجل تسهيل ادارتها وكلفت بإدارة كل وحدة منها اداري مختص بشؤون المستعمرات، وفي الوقت نفسه قسمت البلاد بشكل عام الى منطقتين شمالية وجنوبية ووضعت على كل واحد منها ضابط فرنسي مع تحديد الصلاحيات وعدم تداخلها فيما بينهم ومن الجدير بالذكر تم دعم مسؤولين المنطقتين الشمالية والجنوبية بصلاحيات اكثر ونفوذ أوسع من إدارات المقاطعات، وفيما يتعلق بطريقة الإدارة فقد واجه مسؤولين الجزء الشمال مشاكل عديدة كان سببها الأول وجود اختلاف اكبر من القبائل المسلمة والوثنية، في حين كان الجزء الجنوبي اكثر استقرار وامناً لوحدة العامل الديني فيه فقد كان الجميع على الديانة المسحية[٧٤].

جـ ــ مجلس الاعيان:

اوجد الفرنسيين مجلس اطلق عليه الاعيان تم تواجده في كل مقاطعة خضعت لنفوذهم، عقد جلساته مرتين في كل عام وقد حددت دوره كوسيط بين الأوامر والسلطات الفرنسية وبين شعب الكاميرون، وابرز دليل على ذلك طريقة التعيين التي اكتنفها الكثير من الغموض وفي حقيقتها كانت تجري من طرف واحد وهو الجانب الفرنسي، وفي حقيقة الامر كانت فرنسا تسعى لغرض قانونها على عموم مستعمراتها وقد نجحت في تلك المهمة بعدما تمكنت من إيجاد شخصيات موالية لها نفذوا أهدافها من خلال هذا المجلس، ومن الجدير بالذكر وحتى توصل فرنسا قناعة المواطن الى حد كبير قررت وجود شروط خاصة للقبول كأعضاء في هذا المجلس ومنها، وحول الشخص من الرشد وحدد ب(١٨) سنة، وان يكون قد اكمل الخدمة العسكرية، مع تعهده واثباته للإخلاص الفرنسي، اما الشرط الرابع حصوله الجنسية الفرنسية[٧٥].

د ــ المحـاكـم:

استمرت فرنسا في تحديث الهيكل الإداري داخل الكاميرون وحسب الحاجة الفعلية لتلك القضايا، ففي عام ١٩٢٧م، اصدر النائب العام المحكمة الاستئناف في ياوندي مرسوماً عالج فيه المشاكل الشائكة التي حدثت في المقاطعات وقد أشار ذلك المرسوم بمنح الزعماء المحليين لحل ومواجهة المشاكل التي تنشأ في أراضيهم وفي حالة فشلهم تحال القضية الى المحاكم الابتدائية، وفي حالة عدم تمكنها ترسل القضية الى المحكمة العليا أو محكمة الاستئناف العليا (Chambre D'Homologation)، وتعد وفقا لذلك المرسوم اعلى محكمة قضائية في البلاد، وتتكون من قاض فرنسي يتمتع بخبرة طويلة مع مساعدين اثنين من المقيمين

في البلاد احدهم اوربي والثاني افريقي وتقوم هذه المحكمة بدراسة أوراق تلك القضايا المعقدة لتصدر الحكم النهائي[٧٦].

هـ ــ قانون الاهالي:

هدفت فرنسا في كل خطواتها الى اخضاع الافارقة لكل الوسائل لسطوتها وتنفذ اجندتها ومن اجل تحقيق ذلك والقضاء على الوطنين منهم أصدرت قانون الأهالي وقد كان بمثابة محطة لمنع الأهالي من الوصول الى الحكم التي قد تنصفهم لذلك أصدرت فرنسا ذلك القانون الذي منح مزيد من السلطة لحكامها وموظفيها في تلك الأراضي، ومجمل القول أن القانون قد رتب الشعب وفقاً لطبقات حسب ما إرادة الفرنسيين، كما سمح للحكام باتخاذ إجراءات قمعية من دون الرجوع للمحاكم، ومن الجدير بالذكر اختلفت تلك العقوبات حسب المنطقة والحاكم وهذا معناه عدم موحود قانون موحد ساري على الجميع وكان من ضمن المخالفات المقررة او دفع الفوائد على الديون، او عدم مراعاتهم للقواعد الصحية في الكاميرون، وأخيرا الاضراب[٧٧].

قيد هذا القانون معظم الفعاليات الجنائية للمواطن في الكاميرون، فقد حد من حريته الشخصية كما حرمهم وقيدهم في تعاملهم التجاري، وفي الوقت نفسه منع إقامة العديد من الجمعيات الوطنية بعدما جعل السلطة بصورة كاملة بيد الفرنسيين، كما زاد من سطوة الحكام الفرنسيين في فرض العقوبات حسب ارائهم واجتهاداتهم الامر الذي واجهه أبناء الشعب من دون مثولهم امام المحاكم المختصة وفي أحيان كثيرة تعرض الأهالي لقمع لم يكن بقدر الذنب الذي ارتكبوه[٧٨].

وفي كثير من الأحيان صدرت أوامر فردية بالسجن لسنوات من دون وجه حق وفي الوقت لم توفر السلطات الفرنسية أماكن بديلة للتظلم أورد العقوبة الامر الذي انعكس على واقع وجود الحكم الفرنسي فقد أدت تلك السياسة الى زيادة التطرف قادها الجانب الوطني[٧٩].

و ـ العقوبات:

من خلال قانون (الانديجيا)، كان للحكام الفرنسيين في الكاميرون الحق بمعاقبة الأفارقة دون اللجوء لمحكمة قانونية وبشكل فوري أو بما يعرف (بالعقاب الفوري)، وقد تنوعت المخالفات للمواطنين الكاميرونيين وفقًا للمدة الزمنية الت كانت تصدر فيها تلك القوانين الفرنسية الجديدة، إلاَّ أن أكثر المخالفات شيوعًا كانت هي الامتناع عن دفع الضرائب أو الامتناع عن تطبيق بعض القوانين الفرنسية مثل قوانين استعمال اللغة الفرنسية، وعدم الالتزام بالقواعد الصحية، والإخلال بالنظام العام.. إلخ، ولكن سمحت السلطات الفرنسية فيما بعد، ومنذُ عام ١٩٢٠م، بفرض عقوبات شديدة بدلاً من العقوبات الفورية وصلت حدها بالسجن إلى (١٠) أعوام، لكل شخص يُخل بالقوانين الفرنسية وعدم تطبيقها، وفي عام ١٩٤٠م، اقتصرت مدة عقوبة السجن على خمسة أيام أو غرامة مالية قدرها (١٠٠) فرنك فرنسي، وقد صدر مرسوم فرنسي في ١١ كانون الثاني عام ١٩٥١م، باستبدال محكمة الاستئناف العليا في الكاميرون في العاصمة ياوندي(Yaounde)، بمحكمة الاستئناف مماثلة لمحكة الاستئناف في فرنسا، كما تم انشاء محكمة جنائية في مدينة دوالا للنظر في الجرائم التي يرتكبها كل من الافارقة والأوروبيين المقيمين في المدن الكاميرونية وعلى حداً سواء[٨٠].

خامساً: الأوضاع الداخلية في الكاميرون في ظل الحكم الفرنسي ١٩١٦ـ١٩٤٦م:

أ ـ الأوضاع الاقتصادية:

١ ـ الزراعـة:

كان للتحسن الواضح في شبكة المواصلات اثر في تطور القطاع الزراعي وقد اشتهرت الكاميرون بعدد من المحاصيل الزراعية من أهمها الكاكاو والقهوة، والموز وزيت النخيل وحبوب النخيل والفول السوداني، لكن استمر الكاكاو بالصدارة على جميع تلك المحاصيل لاسيما في مجال التصدير، ومن الجدير بالذكر أن زراعته كانت تتم على يد اهل البلاد انفسهم من دون الاستعانة بخبرات اجنبية ففي عام ١٩٣٧م، انتجت البلاد (٢٧٠٠٠) الف طن منه، وفي عام ١٩٤٨م، تم انشاء محطة في نوجسامبا (Nujamba) خصصت له لتحسين وزيادة انتاجه فقد حظي بدعم حكومي كبير، امَّا البن فقد وجد نوعان لزراعته وهما ارابيكا (Arabica) و وروبوستا (Robusta) ومقرها هضاب باميليك (Pamelik) المررتفعة، وقد تم انتاج (٤٠٠٠) الف طن منه في عام ١٩٣٧م، ثم وصل انتاجه في عام ١٩٥١ الى (١٠٠٠٠) طن، وفي عام ١٩٥٢م، بلغ (١٣٠٠٠) الف طن، ومن المحاصيل الأخرى كان الموز الذي انتشرت زراعته في المناطق البركانية مثل بنجا(,Benga) وموبنجا(Mobinga) ونيومبي(Nimbenga)، وقد وصل تصديره عام ١٩٣٩ الى (٢٨) الف طن وفي عام ١٩٥٠م، الى (٥٠) الف طن ثم ارتفع لتصل الى (٥٥٠٠٠) طن عام ١٩٥٢[٨١].

لم يخدم ذلك الإنتاج الثروة الوطنية بل كانت معظم أرباحه في خدمة المصالح الفرنسية، ومن الجدير بالذكر عندما وجدت الأخيرة تلك الأرباح سعت الى زيادة تنمية المحاصيل فقد اهتمت بزراعة النخيل التي انتشرت في الجزء الجنوبي من الكاميرون الفرنسي، كما أسست مصنعين لزيت النخيل، وفيما يتعلق بزراعة القطن فقد انتشرت في الأجزاء الشمالية، كما اشتهرت البلاد بزراعة التبغ حتى بلغت مرحلة التصدير عام١٩٤٨، وعلى الرغم من أن القائمين عليه الافارقة ولسنوات طويلة إلاَّ أن الإدارة الفرنسية حولتهم الى عبيد لها واستغلت كل منتجاته لصالحها، كما ساعد الفرنسيين في نشاط زراعة الفول السوداني الذي انتشر في هضبة باتيك(Patek) إذ تم انتاج (١٢٠٠٠) طن منه عام١٩٣٧، وبهذا الصدد فقد مورست ابشع أنواع الاستغلال من قبل الفرنسيين بحق أهالي البلاد الأصليين ولم يعد لهم أي وجود يذكر في تلك الاثناء[٨٢].

وفيما يتعلق بالمحاصيل التي خضعت للتصدير للجانب الفرنسي فكان منها المطاط والأرز والدخان وغيرها كانت تنقل بشكل مباشر الى فرنسا، فضلاً عن ذلك تم استغلال المساحات الواسعة للغابات في الكاميرون، إذ صودرت اخشابها مقابل أسعار زهيدة جداً مقابل استيراد البلاد لاحتياجاتها الرئيسية من البلد المستعمر لكن بأسعار مرتفعة مما كان سبباً في اخلال الميزان التجاري للكاميرون، كما عانت البلاد من

مسألة مهمة وهي استغلال الأراضي الصالحة للزراعة من قبل الشركات الفرنسية التي ساهمت بطرد المزارع الأصلي والاستحواذ على ارضه من خلال التضييق وبشتى الوسائل(٨٣).

ويتضح هنا أن السلطات الفرنسية كانت تتميز بسيطرة شركاتها الفرنسية على المستعمرات التي تكون تحت ايديها، حتى تتمكن من الحصول على المادة الخام بهذه المستعمرات، الى جانب ضمان حصولها عليها بأسعار زهيدة، وهذا ما حدث بالفعل في الكاميرون حيث كانت تصدر لفرنسا بأسعار زهيدة، وتستورد منها بأسعار باهظة، فضلاً عن السيطرة الفرنسية على الأراضي الزراعية الخصبة وحرمان الافريقي من ارضه، فهذه التصرفات من اشهر تصرفات المستعمر الفرنسي في المستعمرات التي تحت يديه.

٢ ـ النقل والمواصلات:

عندما انتقلت إدارة الكاميرون من الالمان الى الفرنسيين لم تكن البلاد خالية من طرق النقل ووسائل المواصلات، فقد وجدت السلطات الفرنسية عدد من السكك الحديدية وبعض الموانئ التجارية التي كانت موجودة قبل وجودهم(٨٤).

حاول الفرنسيين استغلال تلك الموارد الاقتصادية وتسخيرها بما يخدم بلادهم، لذلك شرع القائد البري ساروت (Albert Sarraut) لبناء خط سكك حديد يربط دوالا بياوندي وقد استعان بهذا الإنجاز بعمال من البلاد من انفسهم، ومن الجدير بالذكر تعرضهم لا شد أنواع الظلم والطغيان في معاملتهم اثناء تشيد ذلك الخط فلم يراعى في ذلك مسألة الأجور او المسكن أو حتى الجوانب الصحية، عليه فقد الكثير منهم الحياة(٨٥).

وعلى الرغم من أن تلك الاعمال كانت محرمة وفق ما نص عليه نظام الوصاية، إلاَّ أن الإدارة الفرنسية عدت ذلك العمل بمثابة ضريبة قدمتها المواطن في الكاميرون لإدارة الاحتلال، لذلك وفي الكثير من الأحيان كان العمال الكاميرون يعملون لإيام تصل الى عشرة أو اكثر من دون أجر أو مقابل أجور لتفي بشروط الحياة، وبالرغم من كل المحاولات التي بذلها الوطنين للدفاع عن حقوق مواطنيهم لكن من دون جدوى فقد استمر الجانب الفرنسي بتلك الاعمال معتبراً انها جزء من ضريبة العمل او جزء من نظام السخرة الذي كان العمل في سكك الجديد جزء منها فضلاً عن عملهم في المزارع او رصف الطرق(٨٦).

كانت الحملة الكبرى للاهتمام بطرق النقل في الكاميرون قد بدأت فعليا عام ١٩٣٩ عندما شرعت السطلات الفرنسية لبناء شبكة من الطرق انطلقت من مدينة دوالا ثم نيكام بفان(Nikham Pfan)، وعلى الرغم من توقف تلك المشاريع اثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) الا انها استئناف العمل بعدها بخطين:

الأول الخط الشمالي: أمتد الى بوالاب بونابريم- لوم - نوجسامبا - بافانغ فوبان - بانيو - تيبارتي - ناوندير - غاروا - ماروا - فورتي فور، في حين أمتد الخط الثاني الشرقي: والذي يمتد إلى دوالا - إيدر - ياوندي - بيرتوي - بولاي (باتجاه بوار وبانغي).

وفي حقيقة الامر فقد اهتمت فرنسا بالطرق المرتبطة بالموانئ، لاسيَّما في دوالا وغاروا، كذلك اهتمت بمحطات سكك الحديد لاسيما محطة نوجسامبا وياوندي، كما تم إحالة مشاريع طرق النقل الى احدى الشركات المهمة وهي رازل فريريز (Razel Freres)، وبالفعل نفذت مشاريعها في سوسبتيه ودي انترميري (Sospatieh de Intermere) وتشيميك في روتيرز (Chemic at Roters)، وبعض الموانئ الأخرى، ومن الجدير بالذكر شهد قطاع النقل وتحديداً النقل الجوي طفرة كبيرة في عالم المواصلات، إذ شهد عام ١٩٥٢م، انتقاله كبيرة للنقل الجوي في الكاميرون، اذا تم ربط البلاد بالعالم الخارجي، فضلاً عن ذلك ثم انشاء عدد من الشركات الوطنية الخاصة للطيران ومنها الشركة الوطنية الفرنسية للطيران والشركة المتحدة للطيران فضلاً عن شركات أخرى(٨٧).

كل تلك الشركات كانت مسؤولة عن الرحلات الداخلية اما الخارجية فقد انيطت الى شركات دولية أخرى، وأهم المطارات الرئيسية في الكاميرون مطار دوالا ومطار ياوندي ومطار مجاوندير ومطار جاروة ومطار ماروا ومطار كريبي ومطار فومبان، على أي حال ففي ظل وجود الفرنسيين في الكاميرون تم تحسين نظام السكك الحديدية القائم، كما تم تمديد بعض الخطوط التي مدها الالمان سابقاً، على أي حال كانت هذه المشاريع تتم تحت إدارة سلاح المهندسين بالجيش الفرنسي(٨٨).

ب ـ التعليم:

عانى قطاع التعليم في الكاميرون من تراجع كبير فضلاً عن مشاكل عديدة عاشها المواطن في تلك البلاد فقد حصر امر التعليم بيد الاوربيين فقط كما وضع وفق نظام ديني مسيحي إذ تولت الجمعيات المسيحية تلك المهمة وقد وصل عدد التلاميذ في تلك المدارس الابتدائية الى (٨٥٠٠٠) طالب وحسب إحصاء عام ١٩٣٧، في حين بلغ عدد التلاميذ الذين تلقوا تعليمهم يد البعثة الرومانية الكاثوليكية الى (٣٥٠٠٠) طالب، تلقي جمع الدروس وفق الديانة المسيحية، وفيما يتعلق بأبناء الفرنسيين المتواجدين في الكاميرون فقد بلغ عدد الكاثوليك الى (٣١٥٠٠) طالب والبروتستانت الى(١٨٠٠٠) طالب، اما المدارس بصورة عامة فقد وجدت (٧٠) مدرسة انتشرت في القرى والارياف مع عشرة مدارس وجدت في المدن الرئيسية فضلاً عن مدرسة عليا في ياوندي وأخرى للتمريض في ايوس، خضعت كل تلك المدارس للتفتيش الفرنسي وقد بلغ عددهم ثلاثة في العام ١٩٤٤– ١٩٤٥ وهم من الفرنسيين، في حين بلغ عدد المدرسين (٣٨) جنسيات اوربية مختلفة، مع وجود (٢٥٠) مراقب جميعهم من الافارقة(٨٩).

اشترط التوظيف للافارقة بقانون أعدته سلطات الإدارة الفرنسية فقد نظمت تلك العملية في عام ١٩٣٨ عندما سمحت لأهل البلاد للعمل في المدارس مقابل تعهدات يوافق عليها الطرفين من أهمها تعهد الطرف الأول بقدرته على العمل وعدم تمارضه، موافقه على كل التعليمات التي تصدرها الإدارة الفرنسية، في حين اشترط الطرف الثاني الفرنسي مصادقة كل المتطلبات من قبل موظف حكومي(٩٠)، وبهذا الحالة انخرط عدد كبير من اهل البلاد في العمل سواء التعليمي او باقي الاعمال الأخرى.(٩١)

فسح ذلك القانون لأهل البلاد بالتعاقد مع الإدارة الفرنسية، لكم مع ذلك واجهوا مصاعب عديدة إذ كان عليهم تجشم عناء السفر لمسافات بعيدة عن أماكن اقامتهم وفي اغلب الأحيان كانت الأجور مرتفعة وتحملها الموظف نفسه الامر الذي دفع عدد منهم للاستغناء عن عمله والتوجه نحو الاعمال الأخرى[٩٢].

استمر التعليم بمواجهة كل تلك التحديات لذلك كانت نسبة ضئيلة جداً فقد اشارت تقارير الأمم المتحدة لعام ١٩٥٢ بان نسبة المتعلمين في الكاميرون تتراوح بين (٥-١٠%) فقط[٩٣]، وفي السياق ذاته واجه التعليم الإسلامي مضايقة كبيرة مقارنة مع المسيحي فقد سمحت الإدارة الفرنسية للبعثات المسيحية بالعمل والتعليم بحرية تامة في حين اشترطت وعرقلت العديد من المدارس الإسلامية كما عانت البلاد من نقص حاد في التعليم العالي إذ لم يحظى هذا الجانب بأي دعم يذكر فلم تشهد مرحلة السيطرة الفرنسية ظهور اعداد من المتخرجين من ذلك التعليم[٩٤].

كما واجه التلاميذ مشكلة أخرى وتتعلق باللغة فقد فرضت الإدارة الفرنسية لغتها في كل الميادين الحياتية لذلك كان على الطالب والموظف أن يجيد التحدث بها ومن خلالها يمكنه الحصول على الشهادة والترقية الوظيفية والعمل، كما عدت اللغة الفرنسية من اهم الحصص الدراسية المطلوبة في كل المراحل الدراسية[٩٥].

ويتضح هنا أن فرنسا كانت تريد فرنسة المستعمرات التي تحت ايدها، لذل فقد طبقت عليها اجبارية تعليم اللغة الفرنسية في المدارس، فضلاً عن أن تعلم اللغة الفرنسية بسبب ما سبق ذكره اصبح من اكثر اللغات انتشاراً في أفريقيا، ونطق بها الكثيرون من الوطنيون في الكاميرون، حتى انها اثرت عليهم فيما بعد حيث أصبحت لغة دارجة ينطق بيها الكاميرونيين، بالإضافة الى أن فرنسا وايمانها بعالمية اللغة الفرنسية يدل على مدى غطرسة فرنسا ومحاولتها منافسة بريطانية في هذا المجال، والظهور بين العالم الدولي بمظهر الدول الكبيرة.

جـ ــ الجوانب الصحية:

تنطبق الحالة المتدهورة للأوضاع الداخلية في الكاميرون على الجوانب الصية أيضاً، إذ كان نصيب الكاميرونيين في هذا الخدمة ضعيف جداً ولا يتناسب مع اعداد الشعب الكاميروني، إذ لم يكن للكاميرونيين نصيب كافٍ من المستشفيات وكانت قليلة جداً مقارنةً مع أعداد السكان الكاميرونيين والافارقة المقيمين أيضاً، لاسيَّما وأن الأفضلية في هذا الجانب كانت لخدمة الأوربيين فقط، وقد زادت الأوضاع الصحية سوءاً أثناء مُدة الحكم الفرنسي للكاميرون بسبب تزايد وتكدس أعداد العمال والمشاريع الزراعية واقامة مشاريع سكك الحديد والتي كانت تجمع مئات العمال ومن مختلف المناطق في اماكن عمل وسكن غير صحية، هذا إذ ما استثنينا العمل الإجباري (السخرة)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع حالات الوفيات بين الكاميرونيين في ظل الاستعمار الفرنسي[٩٦].

وعلى نفس الصعيد كان هُناك تمييز عنصري كبير مارستهُ السلطات الفرنسية في الكاميرون الفرنسي، إذ لا يتجاوز عدد الأطباء في المستشفيات التي كانت متوفرة للكاميرونيين أكثر من (١٢٥) طبيباً، أي بمعدل

طبيب واحد لكل (٢٥) ألف نسمة، في الوقت نفسه كان هناك عدد كبير من الأطباء والمستشفيات والعيادات مُخصصة للأجانب ولاسيَّما الفرنسيين فقط، كذلك كان عدد الأسر في المستشفيات وخلال السيطرة الفرنسية حتى عام ١٩٤٦م، لا يتجاوز (١٨٥٥٠) سريراً، وهذا العدد قليل جداً أذا ما قارناه بأعداد السكان آنذاك، أي سريراً واحداً لكل أكثر من (٣٧٠) مريضاً[٩٧].

وقد وصلت السياسة العنصرية الفرنسية في الجوانب الصحية إنها خصصت في المستشفى الواحدة أبنية للافارقة والكاميرونيين صغيرة جداً، وأُخرى كبيرة للأوربيين والفرنسيين، وبذلك كان الكثير من الكاميرونيين يفترشون أرض المستشفيات وحتى أنهم يغادرونها قبل حتى الشفاء من أمراضهم[٩٨].

د ـ نظام الأرض:

كما تم التحكم في مليكة الأراضي من خلال سلسلة من القوانين والتصاريح التي وضعتها السلطات الفرنسية، مثل التي صدرت في ١٥ أيلول ١٩٢١م، وفي ١٢ تشرين الأول ١٩٣٨م، والتي قسمت الأرض إلى أربع مجموعات[٩٩]:

١. الأراضي التي تم تسجيلها خلال فترة التواجد الألماني في الكاميرون، وهذه الأراضي يمكن التصرف فيها بكل سهولة بالبيع والشراء، سواء كانت مملوكة للأوروبيين أو السكان الأصليين، شريطة ألا يكون المالك محبوساً من قبل الالمان قبل مجئ الفرنسيين وإطلاق سراحهم.
٢. الأراضي التي يملكها السكان الأصليون ولكن لم يكن لها سند مكتوب، ويمكن التصرف في هذه الأراضي بالبيع والشراء ولكن مع بعض التحفظات.
٣. الأراضي الاحتياطية للسكان الأصليين.
٤. الأراضي الحكومية الفضاء أو غير المأهولة أو الأراضي غير المستخدمة لمدة عشر سنوات، والأراضي التي كانت شاغرة وبدون مالك حالياً.

على أي حال فبعد عام ١٩٢٦م، كثفت السلطات الفرنسية حملاتها على الأراضي التي صادرتها السلطات الألمانية سابقاً، وحينها قدم السكان الكاميرونيين التماساتهم إلى السلطات الفرنسية، من اجل الافراج عن هذه الأراضي، وأن ما قامت به السلطات الألمانية سابقاً باطل، لذا يجب أن تعود الأراضي إلى أصحابها[١٠٠].

فكانت مسألة عدم الافراج عن الأراضي التي صادرها الالمان، من أهم مساوئ الحكم الفرنسي في الكاميرون، حيث أنهم لم يعيدوا الأرض لأصحابها، ولم يمنحوهم إياها من أجل أن يزرعونها حتى ولو بالإيجار.

هـ ـ الضرائب:

اعتمد النظام الفرنسي في الكاميرون على ضريبة الرؤوس والتي فرضت على جميع الرجال والنساء في الكاميرون، وكان سن فرض الضرائب في الكاميرون على المواطنين الذين تزيد أعمارهم عن (١٢) عاماً فصاعداً[١٠١]

وكانت أشهر الضرائب التي فرضه الفرنسيون على الكاميرونيين، هي ضريبة المصلحة، وكانت تدفع كل عام، وعلى كل فرد أن يسددها خلال مدة لا تتجاوز العشرة أيام وهذه الضريبة أدت إلى ازدياد كره السكان الوطنيين الأصليون الكاميرونيين للفرنسيين، وكانت تزيد كل عام، وطريقة جمعها كانت صعبة للغاية، وهي ضريبة كانت تفرض على الايدي العاملة من الكاميرونيين وأخذ الرؤساء والحكام في الكاميرون يستغلونها في التنكيل من أعدائهم ومن كل من لا يستطيع دفعها[١٠٢].

أثقلت السلطات الفرنسية كاهل الكاميرونيين بكثرة الضرائب التي فرضتها عليهم، والتي كانت من أهم الأسباب التي جعلت الكاميرونيين فيما بعد يعترضون على وجود الحكم الفرنسي في الكاميرون.

الخاتمة:

١. تبين لنا أنَّ دوافع الاستعمار الفرنسي في الكاميرون تشابهت في مضمونها بشكل كبير مع اهداف الاستعمار الألماني والبريطاني، وتلخصت في الدافع الديني والدافع الكشفي والدافع العسكري، ولكن ظلَ العامل أو الدافع الاقتصادي هو أهم الدوافع التي تحرك الدول الكبرى، إذ أن الدول الأوروبية بعد الثورة الصناعية والتطور الكبير الذي شهدته أوروبا، احتاجت إلى الحصول على المادة الخام أولاً لتشغيل مصانعها، وفي الوقت نفسه كانت ترغب في أن تكون هذه المادة الخام دون أي مقابل مادي مقابل الحصول عليه، وهذا لن يكون إلاَّ بقيام هذه الدول (فرنسا وبريطانيا) باستعمار أي منطقة في العالم تتواجد فيها المواد الخام المطلوبة، لذا فأن توجه فرنسا نحو افريقيا كان دافعه الحقيقي توافر المواد الخام، إذ أُطلق على افريقيا الجوهرة الثمينة، والسبب الثاني الأهم هو وجود أسواق جديدة مُمكن أن يتم تصريف هذه المنتجات فيه، فضلاً عن رغبتها في الحصول على مقابل مادي تربحه عن طريق بيع هذه المنتجات لدول ومستعمرات القارة الأفريقية فتوجهت فرنسا نحو الكاميرون، وبذلك فيتضح أنَّ العوامل الاقتصادية هو أهم الأسباب المحركة للاستعمار في العالم فضلاً عن أنه يقوم بدور بناء المصانع والمنازل والأسلحة، فكل ما تريد أن تفعله هذه الدول الكبرى، يمكن أنْ يتحقق بوجود المال.

٢. تبين لنا أنَّ التعديلات في الدساتير الفرنسية إنما كانت تعديلات شكلية في الظاهر فقط دون ذكر أسماء المستعمرات التي ستشملها قوانين الدساتير الجديدة صراحةً، حتى أنَّ فرنسا منحت الكاميرونيين الوطنيين حق الانتخاب كشكل من اشكال التخفيف عن الضغط الناتج على الكاميرون وسكانها وكمتنفس لهم، إلاَّ أنها كانت ظاهرية وماهي إلاَّ خطوات تُريد فرنسا من خلالها أنْ تُثبت بها قدمها في البلاد أكثر وأكثر ولأطول مدة ممكنة، فيظل فرنسا مُسيطرة على البلاد، وتظهر أمام الرأي العالم الدولي أنها تمنح الكاميرونيين نوعاً من الحرية بالمشاركة في الانتخابات وغيرها من الاشكال التي يتستر ورائها الاستعمار.

٣. أنَّ فرنسا كانت شديدة للغاية في سياستها ضد الشعوب التي كانت تحت سيطرتها، فلم تسمح لهم بالحكم مطلقاً لأي سبب من الأسباب، وكانت كل السلطات موضوعة في يد الحاكم العام الفرنسي في المستعمرة.

٤. تبين لنا أنَّ قانون الأهالي كان من أفظع ما قامت به السلطات الفرنسية في الكاميرون، إذ تعرض الوطنيين الكاميرونيين بسببه لأنواع العذاب والتضييق، فكان قانوناً في غاية القسوة والظلم، والواضح أنَّ فرنسا أرادت تطبيق مثل هذه القوانين في مستعمراتها لأنها كانت ترغب في السيطرة بشكل كامل على مجريات الأمور كافة وفي أي مستعمرة تحت يدها باستخدام عدة طرق منها القوانين المجحفة.

٥. أنَّ مسألة عدم الافراج عن الأراضي التي صادرها الالمان، من أهم مساوئ الحكم الفرنسي في الكاميرون، إذ أنَّ الفرنسيين لم يعيدوا الأراضي لأصحابها، ولم يمنحوهم إياها من أجل أن يزرعونها حتى ولو بالإيجار.

٦. تبين لنا أن السلطات الفرنسية أثقلت كاهل الكاميرونيين بكثرة الضرائب التي فرضتها عليهم والتي كانت من أهم الأسباب التي جعلت الكاميرونيين فيما بعد يعترضون على وجود الحكم الفرنسي في الكاميرون.

الهوامش:

(١) رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ افريقيا، ترجمة: دولة احمد صادق، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٦-٢٨.

(٢) وهي: داهومي (بنين)، وموريتانيا والوسدان الفرنسي (مالي)، والسنغال وغينيا وساحل العاج وفولتا العليا (بوركينافاسو) والنيجر.

(٣) الغابون والكونغو الوسطي (جمهورية الكونغو) وأوبانغي شاري (جمهورية افريقيا الوسطي) وتشاد.

(٤) حميدي عبدالرحمن، الدولة المستحيلة في افريقيا مسارات متناقضة، شرطة الآن للنشر، (د.ت)، ص١٢٦.

(٥) منقذ بن محمود السقار، الاستعمار في العصر الحديث ودوافعه الدينية، (د.م)، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١٦.

(٦) دي بورمون دو ماس: ولد في ٢ أيلول ١٧٧٣، وهو أحد جنرالات جيش نابليون بونابرت، عينه شارل العاشر وزيراً للحربية وقادَّ الحملة الفرنسية على الجزائر، ثم تم تعيينه وزير لمتابعة أوضاع الجزائر، قام بإصدار بيان وعد فيه الجزائريين بحمايته وعدم المساس بممتلكاتهم، توفي عام١٨٤٦. يُنظر: أبو القاسم سعدالله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار المغرب الإسلامي، القاهرة، ١٩٩٠، ج٤ ، ص٢٢-٢٣.

(٧) إبراهيم عكاشة علي، ملامح عن التنصير في الوطن العربي، إدارة الثقافة والنشر بالجامعة، جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧، ص١٣٠-١٥٥.

(٨) حلمي محروس اسماعيل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر من الكشوف الجغرافية إلى قيام منظمة الوحدة الأفريقية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٤١.

(٩) أحمد إبراهيم دياب، لمحات من التاريخ الافريقي الحديث، دار المريخ، الرياض، ١٩٨١، ص ١٠٩؛ جلال يحيى، المصدر السابق، ص ٣٠٩.

(١٠) كوامي نكروما، الاستعمار الجديد في آخر مراحل الامبريالية، ترجمة: خيري حماد، دار الكاتب العربي للنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٥-١٧.

(١١) شوقي السكري، الاستعمار والتعليم، مجلة العربي، العدد (٣٠٢)، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٢٠-١٢١.

(١٢) محمد رياض وكوثر عبد الرسول، افريقيا دراسة لمقومات القارة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ٣١-٣٣.

(١٣) رجب محمد عبدالحليم، الموسوعة الافريقية لمحات من تاريخ القارة الافريقية، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، ١٩٩٧م، ص٣٣٠-٣٣٣ ؛ حلمي محروس اسماعيل، المصدر السابق، ص ١٣٨-١٤٠.

(١٤) زاهر رياض، استعمار افريقيا، المصدر السابق، ص ١٥٤.

(١٥) شوقي الجمل وعبدالله عبدالرازق، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٣-١٤.

(١٦) عبدالعزيز رفاعي، مشاكل افريقيا في عهد الاستقلال، مكتبة القاهرة الحديثة، ١٩٧٠، ص ٥٣؛ شوقي الجمل وعبدالله عبدالرازق، المصدر السابق، ص ١٧.

(١٧) زاهر رياض، المصدر السابق، ص ١٥٥.

(١٨) شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧١، ص ١٣٧.

(١٩) نور الدين حاطوم، تاريخ عصر النهضة الأوروبية، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥، ص ٤٤.

(٢٠) فيلالي مختار، فرنسا وأساليب القمع والتعذيب الوحشي أثناء الثورة، مجلة التراث، العدد (٥)، الجزائر، ١٩٩٢، ص ٥٠-٥١.

(21) Toronsend. M, The Rise Faii of German "Coionial Empire", New York, 1930, p.60.

(٢٢) نظام الانتداب: وهو نظام أقامته عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، هو تمكين دولة تدعي مساعدة البلدان الضعيفة المتأخرة على النهوض وتدريبها على الحكم، حتى تصبح قادرة على أن تستقل وتحكم نفسها بنفسها . يُنظر: أحمد عثمان، مبدأ التنظيم الدولي لإدارة المستعمرات وتطبيقاته في الانتداب ونظام الوصاية الدولي، دار النهضة، القاهرة، ١٩٦٣، ص١١٤-١٥٨ ؛ ابو المجد علي درغام، السيادة والمسؤولية والتكافؤ في عقد المعاهدات والالتزام بها في اطار القانون الدولي، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٦٢.

(23) Lovet Z. Elango, Op.Cit., p.119-120.

(٢٤) وتعرف أيضاً بمعاهدة فرساي(Vertrag von Versailles) أو معاهدة الصلح أو معاهدة باريس: بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى عقدت معاهدة فرساي في ٢٨ حزيران ١٩١٩م، واشتركت فيه جميع الدول المتحاربة للتفاوض، في قصر فرساي في باريس، وقد عوملت ألمانيا بمقتضي هذه المعاهدة معاملة قاسية ومهينة، وبموجب هذه المعاهدة تنازلت ألمانيا عن كل الأراضي في: بلجيكا وتشيكوسلوفاكيا والدنمارك وفرنسا وبولندا، والكاميرون وخسرت أيضاً كل مستعمراتها فيما وراء البحار. يُنظر: عصام عبدالفتاح، أطلس الحربين العالميتين: الأرض والحرب والسلام، الشريف ماس للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص ٦٤ ؛ يوسف حسن يوسف، الاتفاقيات والمعاهدات في ضوء القانون الدولي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، ٢٠١٧، ص ٣٩٣ ؛ يوسف ابو الحجاج الاقصري، احجار على رقعة الشطرنج، دار الحرم للنشر والتوزيع، ٢٠١١، ص ١٢٧.

(25) Toronsend. M, Op.Cit., p,61.

(26) Ibid, p,65.

(27) Victor T. Levine, Op.Cit., p.25.

(28) Great Britain, Naval Intelligence Division, Geographical Handbook series, France Equatorial Africa, Cameroon, 1942, p.270-272.

(٢٩) انتوني سيلري، الجغرافية الاجتماعية لأفريقيا، ترجمة: إبراهيم احمد زرقانة ومحمد جمال الدين، دار النهضة العربية، القاهرة،١٩١٦، ص٣٣٤-٣٣٥.

(30) Toronsend. M, Op.Cit., p,65-66.

(31) Robert Cornevin, Marianne Cornevin, L'Afrique noire de 1919 à nos jours, P.es universitaires de France, 1973, p. 11-12.

(32) Toronsend. M, Op.Cit., p,61.

(33) Taylor A.J.P.,German first bid for Colonies 1884-1885, W. Norton and Company, London, 1931, p.45-46,96.

(34) Engelbert Mveng, histoire du Cameroun, Présence Africaine, Paris, 1963, p.401-404

(٣٥) شارل ديغول(١٨٩٠م – ١٩٧٠م): جنرال ورجل سياسة فرنسي ولد في مدينة ليل الفرنسية، تخرج من المدرسة العسكرية سان سير عام ١٩١٢م، وترأس حكومة فرنسا الحرة في لندن في ١٨ كانون الثاني، وفي عام ١٩٤٣ ترأس اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني والتي أصبحت في حزيران ١٩٤٤م، تسمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الفرنسية، وهو أول رئيس للجمهورية الفرنسية الخامسة . يُنظر: سمير عطاالله، جنرالات الشرق: دور العسكريين الاجانب غي العالم العربي بين الحربين، العبيكان للنشر، الرياض، ٢٠١٨، ص٣٠٥.

(٣٦) أنس الراهب، السياسة الدولية في الشرق الاوسط: مائة عام من الاحتلال، دار الفارابي، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠١٧، ص ٤٨.

(37) Engelbert Mveng, Op.Cit., p.106-108.

شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، المصدر السابق، ص ٤٠١.

(38) Victor Julius Ngoh, the political evolution of Cameroon 1884-1961, MA, Portland State University, 1979, P. 44-45.

(39) Weinstein Brain: Eboue, New York, Oxford University P., 1972, P. 247-248. Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 45-47.

(٤٠) مؤتمر برازافيل: (مؤتمر اتحاد الدول الأفريقية) عُقد في المُدة من ١٥-١٩ أيلول ١٩٦٠م، وكان الهدف منه، تحقيق تعاون بين بعض الدول الأفريقية، الواقعة تحت الاستعمار الفرنسي وترغب في الاستقلال، وترفض الانضمام إلى المجموعة الفرنسية . يُنظر: فؤاد صالح السيد، أعظم الأحداث المعاصرة ١٩٠٠-٢٠١٤م، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٥، ص٢٧٨.

(41) Weinstein Brain, Op.Cit., p. 248.

(٤٢) شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها، ص ٥٢٩.

(43) Edward Mortimer, France and the Africans 1944-1960, A Political History, Walker and Company, New York, 1969, p.49-51.

(٤٤) مادهو بانيكار، ثورة افريقية، ترجمة: خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٢، ص ١١٨-١١٩ ؛ فراس البيطار، الموسوعة السياسية العسكرية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٣، ج ٤ ، ص ١٥٧٨.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) فؤاد صالح السيد، أعظم الأحداث المعاصرة ١٩٠٠ – ٢٠١٤ ، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ٢٠١٥، ص ٢٧٨ ؛ شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، ص ٥٢٩ ؛

Victor T. Levine, Op.Cit., p. 133-134.

(٤٧) مادهو بانيكار، المصدر السابق، ص١٢٠ ؛

Victor T. Levine, Op.Cit., p.135.

(٤٨) شوقي الجمل، تاريخ كشف افريقيا واستعمارها ، ص ٥٢٩ ؛

Victor T. Levine, Op.Cit., p. 135-136.

(٤٩) مادهو بانيكار: المصدر السابق، ص ١٢١.

(50) Bruce D. Marshall, The French Colonial Myth and Constitution Making in the Fourth Republic, New Haven and London, Yale University P., 1873, P. 119-120 ; Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 47-48.

(51) Mortmor Edward, France: the Africans, Faber, London, 1969, p. 50.

حسين مجدي صالح، القيادة الافريقية بغرب افريقيا الفرنسية ما بين التواصل الافريقي والتواصل الفرنسي، في كتاب: أبحاث مؤتمر التواصل والتداخل في افريقيا، ملقتي الجامعات الافريقية، جامعة افريقيا العالمية، الخرطوم، ٢٠٠٦، ج٢، ص٥٦-٥٧.

(٥٢) حق النقض أو الفيتو: وهي كلمة لاتينية تعني (أنا أمنع)، هو حق (يستخدمه مسؤولٍ ما في الدولة على سبيل المثال) من أجل إيقاف عمل رسمي من طرفٍ واحد، يمكن أن يكون حق الفيتو (النقض) مطلقًا، على سبيل المثال في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي يمكن لأعضائه الدائمين (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) أن يحجبوا أي قرار، أو يمكن أن يكون محدودًا، كما هو الحال في عملية تشريعية في الولايات المتحدة، حيث تصويت الثلثين في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد يتجاوز الفيتو الرئاسي للتشريعات. قد يمنح حق النقض السلطة فقط لوقف التغييرات (وبالتالي السماح لحاملها بحماية الوضع الراهن) مثل الفيتو التشريعي الأمريكي المذكور من قبل أو اعتمادها أيضًا(حق النقض التعديلي)، كالفيتو التشريعي للرئيس الهندي على سبيل

المثال. والذي يسمح له باقتراح تعديلات على مشاريع القوانين التي يتم إرجاعها إلى البرلمان لإعادة النظر فيها. يُنظر: نزيه علي منصور، حق النقض: الفيتو ودوره في تحقيق السلم والأمن الدوليين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٩، ص٧٦.

(٥٣) محمد حمزة حسين الدليمي ولبني رياض عبدالمجيد الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥، ص٣٥٤-٣٥٥ ؛ يونان لبيب رزق، أوروبا في عصر الامبريالية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٩٠.

(٥٤) لبنى رياض عبدالمجيد الرفاعي، العلاقات الأمريكية – السوفيتية ١٩٤٩-١٩٤٥م: دراسة تاريخية، دار غيداء، عمان، ٢٠١٥، ص ٢٩-٣٦ ؛ زياد عبدالرحمن علي الكوراني، رؤية جيوستراتيجية لمستقبل الصراعات الاقليمية في منطقة تزاحم الاستراتيجيات، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ص٥٧-٦٠.

(٥٥) سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة: أجهزة الأمم المتحدة، دار الحامد للنشر، عمان، ٢٠١٠م، ج٢، ص ١٤٩-١٦٠.

(٥٦) فؤاد البطاينة، الأمم المتحدة: منظمة تبقي ونظام يرحل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، ٢٠٠٣م، ص١٢٢-١٢٥.

(٥٧) نزيه علي منصور، المصدر السابق، ص ١٤٩-١٦٠ ؛ سهيل حسين الفتلاوي، المصدر السابق، ص١٥٠-١٥١.

(58) Jean Imbert, Le Cameroun, P.es Universities de France, Paris, 1973, p. 243.

(59) Jos Blaise Alima, Les chemins de l'unité, Paris, 1977, p. 39.

(60) Marcel Chailley, Histoire de l'Afrique occidentale Francaise, Berger Levrault, Paris, 1968, P.499-501.

(٦١) جون هاتش، تاريخ أفريقيا بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة: عبدالعليم السيد منسي، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ١٣٥-١٣٦.

(٦٢) عبدالله عبدالرازق إبراهيم وشوقي الجمل، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، دار الزهراء للنشر والتوزيع، ط٢، الرياض، ٢٠٠٢، ص ٢٨٧.

(٦٣) حمدي عبدالرحمن، الدولة المستحيلة في أفريقيا مسارات متناقضة، الآن للنشر والتوزيع، عمان، (د.ت)، ص١٢٦-١٢٧.

(٦٤) عبدالله عبدالرازق إبراهيم، شوقي الجمل، المصدر السابق، ص٢٨٧-٢٨٨.

(٦٥) حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٢٧.

(٦٦) قانون الانديجيا: هو ترتيب للسكان الأصليين مطبق في المستعمرات الفرنسية في أواسط القرن التاسع عشر حتى ١٩٤٤- ١٩٤٧م، تم وضعه في الجزائر ثم تم تعميمه في كامل مستعمرات فرنسا ابتداءً من عام ١٨٨٩. يُنظر: نور الدين ثنيو، إشكالية الدولة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، بيروت، ٢٠١٥، ص٤٠٤.

(٦٧) علي بدوي علي سلمان، الطريقة القادرية والاستعمار الفرنسي في موريتانيا ١٩٠٣-١٩٦٠م، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣م، ص٧٧.

(٦٨) حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٢٨

(٦٩) عليوي طه صافي، رحلة في كتاب افريقيا الحديث، مجلة الفيصل، السنة (٦)، العدد (٦٧)، تشرين الأول، ١٩٨٢، ص٨٨.

(٧٠) حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٢٩

(٧١) مجدي حماد، السلام الإسرائيلي: استراتيجية الهيمنة، باحث للدراسات، بيروت، ٢٠١١، ج١، ص٢٠٥.

(٧٢) حمدي الطاهري، افريقيا بين الاستعمار والاستقلال، مكتبة الآداب، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٨٣.

(٧٣) حمدي عبدالرحمن، المصدر السابق، ص١٢٦

(74) Robert Chot, Le Cameroun, Aspect geographique, historique, touristique, administratif du territoire, paris, P.64-65.

(75) Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 31-32.

(76) Victor T. Levine, Op.Cit., p. 10-104.

(77) Robert Cornevin, Marianne Cornevin, Op.Cit., p. 70-71.

(78) Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, New York, 1957, P. 35.

(79) Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 40.

(80) Edward Mortimer, France and the Africans 1944-1960: A Political History, Walker and Company, New York, p. 32.

(81) Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 35-37.

(82) Ibid., p. 37-38.

(٨٣) جمال الدين الناصوري، جغرافية العالم: دراسة إقليمية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣، ص٤٦٨-٤٧١.

(84) Gifford, P. & Roger Louis, W.M.: France and Britain in Africa, Yale University P., New Haven and London, 1971, p. 517-519.

(85) Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p. 33-35.

(86) Thoams Hodgkin: nationalism in colonial Africa, New York, United State of America, 1957, p.33-36.

(87) Robert Chot, Op.Cit., p. 26-27.

(88) Claude E. Welch, Dream of Unity: Pan Africanism and Political Unification in West Africa, Cornell University P., Ithaca, New York, 1966, p.156-157.

(89) Jean Suret-Canale, French Colonialism in Tropical Africa 1900-1945, Pica P. ,New York, 1971, P. 386-387 ; David E. Gardinier: Cameroon: United Nations Challenge to French Policy, Oxford University P., 1963, p.27-28.

(90) Jean Suret-Canale, Op. Cit., p. 386-387.

(91) Victor T. Levine, Op. Cit., p. 96-97.

(92) Thomas Hodgkin, Op. Cit., p. 35-36.

(٩٣) صلاح عبداللطيف، الصحافة ووكالة الانباء فيس افريقيا، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الاعلام، جمهورية مصر العربية، القاهرة ،١٩٩١، ص٨.

(٩٤) جمال عبدالهادي وأخرون، المجتمع الإسلامي المعاصر(ب) افريقيا، الوفاء للطبع والنشر، القاهرة ١٩٩٤، ص١٩٢.

(٩٥) عمر عبدالفتاح، تداعيات الثقافة الاوربية الوافدة على المشهد اللغوي في افريقيا، في كتاب: اعمال المؤتمر الدولي الثاني: اللغة والثقافة في افريقيا١٣-١٤ فبراير ٢٠٠٨م، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٧٩.

(٩٦) سوزان محمد كامل إبراهيم، الكاميرون بين الانتداب والوصاية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، ١٩٧٩، ص ٩٧-٩٨.

(٩٧) محمد إسماعيل محمد، نيجيرية وداهومي والكاميرون، مؤسسة روز اليوسف للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦١، ص٢٠٩.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٢٠٩-١١٠.

(99) Victor Julius Ngoh, Op.Cit., p.39.
(100) Victor T. Levine, Op.Cit., p. 114-116.
(101) Ibid., P.117.
(102) Thomas Hodgkin, Op.Cit., p.35-36.

قائمة المصادر :

- Ronald Oliver Wajoon Fej , Summary of African History , Translating , Dawlat Ahmed Sadiq , Egyptian Hous for authorship and publication , Cairo . 1964.
- Hameedi Abd Al-Rahman , Impossible state in Africa Contrasting paths , Alaan police for publication , No date .
- Ibraheem Okasha Ali , Features of Christianization in Arab Home land , Administration of culture and Publication in University , Islamic University of Al-Imam Ahmed Bin Sauod , Al- Riyadh , United Kingdom of Saudi Arabi , 1987.
- Helmi Mahroos Ismaeel , Contemporary and Modern African History of Geographic Statements till the foundation of African Unity organization , University Youth Found ationg Al-ESKANDARIYA , 2004 .

- Great Britain, Naval Intelligence Division, Geographical Handbook series, France Equatorial Africa, Cameroon, 1942.
- Edward Mortimer, France and the Africans 1944-1960, A Political History, Walker and Company, New York, 1969 .
- Robert Chot, Le Cameroun, Aspect geographique, historique, touristique, administratif du territoire, paris .
- Jean Suret-Canale, French Colonialism in Tropical Africa 1900-1945, Pica P. ,New York, 1971.
- David E. Gardinier: Cameroon: United Nations Challenge to French Policy, Oxford University P., 1963 .
- Gifford, P. & Roger Louis, W.M.: France and Britain in Africa, Yale University P., New Haven and London, 1971 .
- Thomas Hodgkin, Nationalism in Colonial Africa, New York, 1957.
- Claude E. Welch, Dream of Unity: Pan Africanism and Political Unification in West Africa, Cornell University P., Ithaca, New York, 1966 .
- Robert Chot, Le Cameroun, Aspect geographique, historique, touristique, administratif du territoire, paris .
- Omar Abd AL-Fatah , Repercussion of European immigrant Culture on the linguistic vision in Africa , in the book iworks of Second International Conference : Language and culture in Africa -13-14 February 2008 AD , African Institution for researches and studies , Cairo University , 2008.
- Suzan Mohammed Kamil Ibrarhim , Cameroon between Mandate and Wills , Unpublished Thesis , Institute of African Research and Studies , Cairo University , 1979.
- Mohammed Ismaeel Mohammed , Nigeria and Dahomey and Cameroon , Rose AL-Yousif Foundation for print and published , Cairo , 19961.